

## دور المراجعة الداخلية في حوكمة مؤسسات القطاع العام (دراسة ميدانية في المملكة العربية السعودية)

أ.د. طلال بن إبراهيم سجيني  
أستاذ مشارك - قسم المحاسبة

سارة بنت عبد الرحمن بن عبد الحميد العصيمي  
قسم المحاسبة

كلية الاقتصاد والإدارة  
جامعة الملك عبد العزيز  
المملكة العربية السعودية

### الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في حوكمة مؤسسات القطاع العام وربط رؤية 2030 بمستقبل أثر المراجعة على الحوكمة في هذا القطاع.

ولتحقيق أهداف البحث استخدمت الباحثة المنهج الاستقرائي النظري في الاعتماد على الدراسات السابقة المنشورة في الدوريات العلمية المتخصصة، وفي الجانب العملي استخدمت الباحثة المنهج الاستقرائي العملي المتمثل في استقراء البيانات والمعلومات عن طريق استمارة الاستبيان التي وزعت على عينة البحث، وتكونت عينة الدراسة عشوائياً من المراجعين والمحاسبين الداخليين من عينة قوامها (112) مراجعاً ومحاسباً داخلياً من وزارات ومؤسسات وهيئات حكومية، وبعد أن تم تحليل إجابات العينة باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي والشفافية المحاسبية عند مستوى معنوية (0,01).
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي وتحقيق مصداقية الحفاظ على أموال الدولة عند مستوى معنوية (0,01).
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي وتحقيق آلياتها لمحاربة الفساد عند مستوى معنوية (0,01).
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي وفقاً لمتغير التخصص العلمي لصالح تخصص المحاسبة بمتوسط الرتب الأعلى.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي وفقاً لمتغير سنوات الخبرة.

ومن خلال النتائج السابقة أوصت الباحثة بما يلي:

- ضرورة الاطلاع والاستخدام الكامل لمحددات حوكمة المراجعة الداخلية الواردة في رؤى 2030 والعمل بها في وحدات المراجعة الداخلية بالمملكة.
- العمل على تأهيل المراجعين الداخليين في القطاع الحكومي وفقاً للمعايير العالمية ومعايير الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA).
- الاطلاع على مستجدات معايير المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية في العالم المتقدم ونقلها كتجارب ناجحة في التطبيق بالوحدات الحكومية للمراجعين الداخليين بالمملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، الأجهزة الحكومية، الحوكمة، الفساد، الشفافية.

\* تم استلام البحث في مايو 2019، وقبل للنشر في يوليو 2019، وتم النشر في يونيو 2021.

## المقدمة

اهتمت المنظمات والهيئات المهنية حول العالم بقضايا الانهيارات المالية التي لحقت ببعض الدول والشركات، ولم يمثل المخرج من هذه الظاهرة، سوى التحول من العفوية المستخدمة في أجهزة بعض الدول والاتجاهات التقليدية في المراجعة إلى رحاب أوسع يتناسب مع الطفرة التكنولوجية التي اقتضت استخدام أساليب جديدة في حماية المال العام، ومحاربة الفساد، وتعزيز الشفافية؛ من أجل تطوير العمل المهني في المراجعة الداخلية.

نتيجة لذلك فقد ظهرت وحدات المراجعة الداخلية في مؤسسات القطاع العام بالمملكة العربية السعودية، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (235) وتاريخ 1425/8/20هـ ثم صدر قرار مجلس الوزراء بإقرار اللائحة الموحدة لوحدات المراجعة الداخلية في مؤسسات القطاع العام، رقم (291) وتاريخ 1428/4/6هـ؛ للمساهمة في المحافظة على الأموال العامة للدولة). ديوان المراقبة العامة، (2010)

بعد ذلك تم إنشاء الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (84) وتاريخ 1432/3/25هـ، ومن أهم أهدافها تطوير مهنة المراجعة بالمملكة العربية السعودية، وقد حصلت الجمعية على عضوية كمعهد في المعهد الدولي للمراجعين الداخليين اعتباراً من 12 يوليو 2012 (الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين، 2018).

هناك مؤشرات وقرائن يعتمد عليها المراجع الداخلي على مصداقية وصحة العمليات المالية لتحقيق الفعالية والكفاءة، برز مفهوم الحوكمة كأحد الآليات الجادة التي تضمنت قدرًا وافرًا من الشفافية وتطوير الأداء، ولضمان التنسيق بين آليات المراجعة الداخلية ودورها في حماية المال العام، لابد من الربط بينها وبين تطبيق مفهوم الحوكمة في القطاع الحكومي (أبو حجر، 2010).

تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية إحدى أهم آليات الرقابة، وأساس النظام الرقابي الذي على أساسه يتم تطبيق مبادئ الحوكمة وآلياتها؛ وذلك لما توفره وظيفة المراجعة الداخلية من شفافية إعداد القوائم المالية والاستشارات والتحليلات والاقتراحات الخاصة نحو تطوير الأداء المحاسبي (مبارك، 2009م).

قد أطلقت الدولة حاليًا رؤية 2030 في برنامج «قوام» الذي استلهمت الدولة عنوانه من قول الله تعالى: (وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا)، ليكون ذلك مناهجًا تسير عليه في تخطيط البرنامج وتنفيذه، ورفع كفاءة الإنفاق العام، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والحد من الهدر، وستقوم الدولة من خلال البرنامج على إجراء مراجعة شاملة ودقيقة للأنظمة واللوائح المالية في جميع الأجهزة الحكومية؛ للتحول من التركيز على سلامة الإجراءات فحسب، إلى مفهوم فاعلية الصرف وارتباطه بتحقيق أهداف محددة يمكن قياس فاعليتها بما يحفظ استدامة الموارد والأصول والموجودات، كما يهدف البرنامج إلى نشر ثقافة كفاءة الإنفاق بين مختلف المستويات الإدارية في الجهات الحكومية ابتداءً من المسئول الأول لكل جهة (وطن طموح حكومته فاعلة، 2018).

ترى الباحثة أن ما احتوته هذه «الرؤية» من تطلعات مستقبلية، لا يقل طموحاً عن القرارات الصادرة في هذا الشأن، حيث صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم 129 في 1428/4/6هـ، الذي تضمن اللائحة الموحدة لوحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة، بهدف المحافظة على أموال الدولة وتحقيق أهداف المراجعة الشاملة والرقابة على الأداء، وهناك فرق بين عمل المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية وبين عمل ديوان المراقبة العامة، حيث يسند للأخير مهام يقوم بها من خلال وضع القوانين واللوائح الخاصة لوحدات الرقابة الداخلية وفقاً للأصول المهنية والمعايير الرقابية المعتمدة؛ لكي تكون هذه اللوائح مرجعاً ومرشداً لجميع وحدات المراجعة الداخلية بالأجهزة الحكومية، بحيث تكفل توحيد مفهوم وأساليب أداء المهام الرئيسية المناط بها في هذه الوحدات مع توفير الحماية الوقائية التامة للمال العام وترشيد استخداماته، والإسهام في رفع كفاءة الأداء في الأجهزة الحكومية (البسام، 1438).

بعد ذلك أنشئت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالأمر الملكي الكريم رقم أ/65 وتاريخ 1432/4/13هـ الذي نص على «وانطلاقاً من قول الله تعالى: (وَلَا تَبِعِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ) واستشعاراً للمسئولية الملقاة على عاتق الدولة في حماية المال العام، ومحاربة الفساد، والقضاء عليه، وتطهير المجتمع من آثاره الخطيرة، وتبعاته الوخيمة على الدولة في مؤسساتها، وأفرادها، ومستقبل أجيالها». وخولت بناء جهازها المستقل بإحكام؛ لمواجهة الفساد المالي والإداري ولا يستثنى من ذلك كائن من كان (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، 2018).

## مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث في أن المسئولين في القطاع الحكومي في المملكة غير معنيين بتطبيق الحوكمة، ليس من باب عدم القناعة بأهميتها؛ بل لأن الحوكمة بطبيعتها تفرض وتولد وسائل ضغط كبيرة على المسئول الحكومي؛ من أجل دفعه نحو تبني مصلحة المجتمع بشكل عام، وتبني اتجاهات قد لا يكون هو بالضرورة على قناعة بها (آل عباس، 2017). يتضح أن المشكلة في هذا الشأن يعود إلى: تدني مستوى الإفصاح والشفافية، وتداخل الصلاحيات والمسئوليات، وضعف الإنتاجية، وغياب المسائلة، ضعف المنظومة الرقابية ككل، بالإضافة إلى ظهور حالات للفساد المالي والإداري.

## أهداف البحث

وبذلك يهدف هذا البحث المستل من رسالتي للماجستير بعنوان "دور المراجعة الداخلية في حوكمة مؤسسات القطاع العام: دراسة ميدانية" إلى إلقاء الضوء على مفهوم الحوكمة في القطاع الحكومي مع الاستفادة من تعزيز دور المراجعة الداخلية في قضايا الأخلاقيات المهنية والحد من الفساد المالي والإداري، وربط رؤية 2030 بمستقبل أثر المراجعة الداخلية على الحوكمة في القطاع الحكومي.

## أهمية البحث

- 1- يستمد البحث أهميته من أهمية المكانة التي تحظى بها الحوكمة في القطاع الحكومي، كونها تعد من المفاهيم الحديثة، وأن الوعي بهذه المفاهيم وتطبيقها يؤدي إلى تحقيق قدر كبير من الشفافية، وبالتالي حماية حقوق أصحاب المصالح.
- 2- تتميز هذه الدراسة بأن الدراسات الميدانية في المملكة العربية السعودية المتعلقة بالمراجعة الداخلية وخاصة التي تربط بينها وبين الحوكمة في القطاع الحكومي تكاد تكون قليلة.
- 3- تتوافق الدراسة مع اهتمام الجهات الرسمية بالمراجعة الداخلية في المملكة حيث وافق مجلس الوزراء في تاريخ 2011/2/28 على إنشاء الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين.

## منهج البحث

في ضوء طبيعة مشكلة البحث، وأهدافه، وأهميته سيتم الاعتماد في الجانب النظري على المنهج الاستقراء النظري، والذي يعتمد على ما جاء الدراسات السابقة المتخصصة، والدراسات المنشورة بالدوريات العلمية المختلفة والرسائل العلمية، أما في الجانب التطبيقي، سيتم الاعتماد على منهج الاستقراء العملي، حيث سيتم استقراء البيانات والمعلومات عن طريق استمارة استبيان، سيتم توزيعها على مجتمع البحث، كما سيتم استخدام اختبارات إحصائية لمعالجة تلك بيانات؛ للوصول إلى الأجوبة الخاصة بأسئلة الدراسة، وذلك بهدف استطلاع آراء المراجعين الداخليين حول دور المراجعة الداخلية في حوكمة مؤسسات القطاع العام السعودي.

## مجتمع البحث وعينته

يتكوّن مجتمع البحث من عينة عشوائية أُخترت من الوزارات، والهيئات، والمؤسسات السعودية في القطاع الحكومي. أما فيما يخصّ عينة الدراسة، فقد أُخترت عينة عشوائية من منسوبي إدارات المراجعة الداخلية وأقسامها من محاسبين، ومديرين، ورؤساء أقسام في المؤسسات العامة بالمملكة العربية السعودية، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية، فقد تم توزيع عدد (150) استبانة، وتم استلام (125) استمارة من خلال الموقع (Drive Google) بنسبة (83.3%). توجد (25) استمارة مفقودة بنسبة (16.7%)؛ وذلك يرجع إلى عدم رغبة الجهات المرسله إليها الاستمارة بالرد إما لسبب سياسي، أو لسرية المعلومات، وهناك أسباب أخرى لم يتم الإفصاح عنها، وبفحص (125) استمارة وفرزها، تبين أن هناك (13) استمارة ملغاة؛ نسبة لعدم وجود قسم للمراجعة الداخلية، أو أنها لم تفعل الإدارة بعد، وهي تمثل نسبة (10.4%) من إجمالي الردود المستلمة، أما العدد المتبقي (112) استمارة صالحة للتحليل وتشكل نسبة (72.9%) من إجمالي الاستمارات المستلمة، وهو العدد الذي يمثل حجم العينة.

## صدق أداة الدراسة

- اعتمدت الباحثة للتحقق من صدق الأداة على ثلاث طرق تتمثل في الآتي:
- الطريقة الأولى: الصدق الظاهري (Face validity): وتعتمد على عرض الاستبانة على مجموعة من المُتخصّصين الخبراء في المجال.
  - الطريقة الثانية: الاتساق الداخلي (Internal Consistency): وتقوم على حساب معامل الارتباط بين كل وحدة من وحدات الاستبانة والاستبانة ككل.
  - الطريقة الثالثة: التحقق من ثبات الاستبيان باستخدام معامل ثبات كرونباخ ألفا (Cronbach, L. J. 1951, Pp297-334) لكل محور من محاور الاستبانة.

## جدول رقم (1)

معاملات الثبات للاستبانة بطريقة معامل كرونباخ-ألفا

المحور	عدد العبارات كرونباخ-ألفا	معامل
توفر عنصر الشفافية	9	0.721
توفر متطلبات الحفاظ على أموال الدولة	7	0.735
توفر أساليب لمحاربة الفساد	10	0.704
توفر عنصر السلوكيات المهنية لدى الموظفين	10	0.667
الاستبانة ككل	36	0.885

الجدول رقم (1) عبارة عن معاملات الثبات بطريقة (كرونباخ-ألفا) لأداة الدراسة، فنجد أن معامل كرونباخ-ألفا للمحاور من الأول وحتى الرابع تراوحت قيمها بين (0.667 – 0.704)، كما إن معامل كرونباخ ألفا للأداة ككل بلغ (0.885)، وهي قيمة عالية (أكبر من 0.70) مما يعني أن هناك ثبات عالي (NikouKavadia et al., 2013: 689) لأداة الدراسة، وأنه إذا تم إعادة توزيع الاستبانة على نفس العينة بعد فترة زمنية، فإنه سيتم الحصول على إجابات تشابه النتائج الحالية بنسبة كلية تقترب من 89%.

لكل ما سبق، فإنه يمكن الحكم على الاستبانة بأنها تمتاز بصدق الاتساق الداخلي والثبات، وأن جميع العبارات في محاورها تمتاز بالترابط فيما بينها وتقيس المحور الذي تنتمي له، وأن هناك ثبات في الإجابات، وبالتالي فإن هذه الاستبانة تعتبر صالحة ويمكن الاعتماد على النتائج التي سيتم التوصل إليها من خلال البيانات التي تم جمعها بواسطتها.

## الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث

- قامت الباحثة باستخدام برنامج SPSS لأغراض القيام بالجانب الإحصائي، كما تمت الاستعانة ببرنامج (Excel) لعمل الرسوم البيانية، وسيتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:
- 1- استخدام طريقة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لإيجاد معامل الثبات لأداة الدراسة.
  - 2- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.
  - 3- التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية.
  - 4- الوسط الحسابي (Mean) والانحراف المعياري (Standard Deviation) والأهمية النسبية لدرجات الاستجابات نحو عبارات محاور أداة الدراسة.
  - 5- معامل ارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين محور أداة الدراسة حسب الفرضيات.
  - 6- اختبار (كروسكال - واليس) اللامعلمي لدلالة الفروق في متوسطات أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي وفقاً لبعض المتغيرات الديموغرافية حسب الفرضيات.

## النتائج

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية

بسؤال أفراد عينة الدراسة عن المتغيرات الديموغرافية، تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقاً لها كما تبينه النتائج بجدول رقم (2).

من خلال الجدول رقم (2) نجد الآتي:

جدول رقم (2)  
التوزيع التكراري النسبي  
للخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

المتغير	فئات المتغير	العدد النسبة
اسم الجهة الحكومية	وزارات	44 39.3%
	مؤسسات حكومية	22 19.6%
	هيئات حكومية	32 28.6%
نوع الوظيفة	جامعات	14 12.5%
	المجموع	112 100%
	موظف إدارة المراجعة الداخلية	98 87.5%
نوع الرقابة التي تمارسها	عضو هيئة تدريس	14 12.5%
	المجموع	112 100%
	رقابة مالية	45 40.2%
عدد سنوات خبرتك بالعمل بوحدة المراجعة الداخلية	رقابة إدارية	26 23.2%
	رقابة مالية / إدارية	23 20.5%
	أخرى	18 16.1%
المسمى الوظيفي	المجموع	112 100%
	أقل من 5 سنوات	28 25.0%
	من 6-10 سنوات	47 42.0%
الجنس	من 11-15 سنة	27 24.1%
	أكثر من 15 سنة	10 8.9%
	المجموع	112 100%
المؤهل العلمي	مدير عام	25 22.3%
	نائب مدير	3 2.7%
	رئيس قسم	3 2.7%
التخصص العلمي	موظف	67 59.8%
	عضو هيئة تدريس	14 12.5%
	المجموع	112 100%
شهادات متخصصة	ذكر	94 83.9%
	أنثى	18 16.1%
	المجموع	112 100%
السن	ثانوية عامة	4 3.6%
	دبلوم	1 0.9%
	بكالوريوس	87 77.7%
شهادات متخصصة	دراسات عليا	20 17.9%
	المجموع	112 100%
	إدارة عامة	11 9.8%
شهادات متخصصة	محاسبة	69 61.6%
	إدارة أعمال	14 12.5%
	أخرى	18 16.1%
شهادات متخصصة	المجموع	112 100%
	لا يوجد	100 89.3%
	أخرى	6 5.4%
السن	المجموع	112 100%
	من 25-40 سنة	62 55.3%
	من 41-50 سنة	30 26.8%
السن	أكثر من 50 سنة	20 17.9%
	المجموع	112 100%

المصدر: من إعداد الباحثة

نجد أن أفراد العينة يتمتعون بمستوى تعليم ممتاز؛ لأن نسبة (77.7%) من أفراد العينة حاصلين على البكالوريوس، كما تميزت هذه العينة بأنهم خريجي قسم المحاسبة بنسبة (61.6%)؛ وهذا يدل على وجود موظفين مؤهلين لممارسة المراجعة الداخلية. كما إن (59.8%) من أفراد العينة من ناحية المسمى الوظيفي الحالية معظمهم موظف. إلا أن خبرات أفراد العينة متفاوتة والغالبية العظمى منهم تمتلك خبرة من (6-10) سنوات. ومن خلال متغير شهادات متخصصة يمكن القول إن الاهتمام بتطوير قدرات الموظفين محدودة، وأن الشهادات في هذا المجال اقتصرت على عدد محدود من الموظفين بنسبة (10.9%)؛ مما يدل على قلة الوعي بأهمية الشهادات، يتبين أيضًا أن (55.3%) من العينة تتراوح أعمارهم بين (25-40) سنة؛ وذلك يدل على الاهتمام بتشغيل الكوادر الشابة، والحد من البطالة. كما نجد أن (40.2%) يمارسون الرقابة المالية داخل الوحدات الحكومية، وهذا يعني ضمان سلامة التصرف المالي، ومدى تطابق التصرفات المالية مع القوانين النافذة.

### تحليل نتائج أسئلة الدراسة

بسؤال أفراد عينة الدراسة عن الأسئلة التالية للتأكد من آراء موظفين الوزارات، والهيئات، والمؤسسات في القطاع الحكومي، وكذلك أعضاء هيئة التدريس من أفراد عينة الدراسة، فقد تم الحصول على الجداول من (3) إلى (6).

### المحور الأول - درجة توفر عنصر الشفافية داخل الجهة الحكومية التي قمت بتحديدتها

جدول (3) عبارة عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول: درجة توفر عنصر الشفافية داخل الجهة الحكومية التي قمت بتحديدتها، بالإضافة إلى الأهمية النسبية لكل عبارة، فمن خلال المتوسط العام والذي بلغ (3.49) والذي يقع في المدى (3.40 - >4.20) حسب مقياس ليكرت الخماسي والذي يشير إلى درجة استجابة (أوافق)، أي أن غالبية أفراد العينة يوافقون على توفر عنصر الشفافية داخل الجهة الحكومية التي قاموا بتحديدتها بنسبة استجابة إجمالية بلغت 69.8%.

وبناء على المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية فقد تم ترتيب عبارات توفر عنصر الشفافية داخل الجهة الحكومية التي قاموا بتحديدتها تنازليًا ابتداءً بالعبارة ذات المتوسط الأكبر وانتهاءً بالعبارة ذات المتوسط الأصغر، فنجد أن العبارة (1/ تمارس وحدة المراجعة الداخلية بالوزارة/ المؤسسة، سياسة الوضوح للقوائم المالية السنوية المدرجة في كشوفات ميزانية

المنظمة) حازت على الترتيب الأول بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.95) ومستوى استجابة (أوافق) وعلى أهمية نسبية (79.0%)، ثم جاءت في المرتبة الثانية العبارة (7/ تطبق وحدة المراجعة الداخلية سياسات وإجراءات موضوعية ونزاهة) بمتوسط حسابي بلغ (3.71) ومستوى استجابة (أوافق) وأهمية نسبية (74.2%)، ثم جاءت في المرتبة الثالثة العبارة (3/ يقدم الجهاز المحاسبي قوائم مالية صادقة وواقعية) بمتوسط حسابي بلغ (3.70) ومستوى استجابة (أوافق) وأهمية نسبية (74.0%)، ثم جاءت في المرتبة الرابعة العبارة (2/ تسمح آليات المراجعة الداخلية الموضوعية بالمسائلة القانونية في أي وقت) بمتوسط حسابي بلغ (3.69) ومستوى استجابة (أوافق) وأهمية نسبية (73.8%)، ثم جاءت في المرتبة الخامسة العبارة (5/ تعمل المراجعة الداخلية على ضمان المستوى الكافي من الإفصاح المحاسبي) بمتوسط حسابي بلغ (3.48) ومستوى استجابة (أوافق) وأهمية نسبية (69.6%)، ثم جاءت في المرتبة السادسة العبارة (4/ تركز عمليات المراجعة الداخلية على جعل التقارير المالية واضحة واكتشاف محاولات التضليل فيها في وقته) بمتوسط حسابي بلغ (3.40) ومستوى استجابة (أوافق) وأهمية نسبية (68.0%).

جاءت العبارة (6/ توفر وحدة المراجعة الداخلية قوانين وأنظمة ولوائح تنفيذية كاملة وواضحة) في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ (3.37) ومستوى استجابة (محايد) وأهمية نسبية (67.4%)، ثم جاءت في المرتبة الثامنة العبارة (9/ يتم التحقق في المخالفات المالية من قبل وحدة المراجعة الداخلية دون النظر لمكانة المخالف الاجتماعية أو التنظيمية) بمتوسط حسابي بلغ (3.24) ومستوى استجابة (محايد) وأهمية نسبية (64.8%)، ثم جاءت في المرتبة التاسعة والأخيرة العبارة (8/ تستخدم لجان المراجعة الداخلية طرق إلكترونية في الوصول إلى مصداقية القوائم المالية للمنظمة) بأقل متوسط حسابي بلغ (2.89) ومستوى استجابة (محايد) وأقل أهمية نسبية بلغت (57.8%).

### الجدول رقم (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات درجة توفر عنصر الشفافية داخل الجهة الحكومية التي قمت بتحديددها مرتبة حسب معاملات الاختلاف

الترتيب	الأهمية النسبية	التفسير	المتوسط الحسابي للانحراف المعياري	العبارة	
1	79.0 %	أوافق	0.87	3.95	1/ تمارس وحدة المراجعة الداخلية بالوزارة/المؤسسة، سياسة الوضوح للقوائم المالية السنوية المدرجة في كشوفات ميزانية المنظمة
2	74.2 %	أوافق	1.00	3.71	7/ تطبق وحدة المراجعة الداخلية سياسات وإجراءات موضوعية ونزاهة
3	74.0 %	أوافق	0.84	3.70	3/ يقدم الجهاز المحاسبي قوائم مالية صادقة وواقعية
4	73.8 %	أوافق	1.03	3.69	2/ تسمح آليات المراجعة الداخلية الموضوعية بالمسائلة القانونية في أي وقت
5	69.6 %	أوافق	1.08	3.48	5/ تعمل المراجعة الداخلية على ضمان المستوى الكافي من الإفصاح المحاسبي
6	68.0 %	أوافق	1.09	3.40	4/ تركز عمليات المراجعة الداخلية على جعل التقارير المالية واضحة واكتشاف محاولات التضليل فيها في وقته
7	67.4 %	محايد	0.99	3.37	6/ توفر وحدة المراجعة الداخلية قوانين وأنظمة ولوائح تنفيذية كاملة وواضحة
8	64.8 %	محايد	1.21	3.24	9/ يتم التحقق في المخالفات المالية من قبل وحدة المراجعة الداخلية دون النظر لمكانة المخالف الاجتماعية أو التنظيمية
9	57.8 %	محايد	0.99	2.89	8/ تستخدم لجان المراجعة الداخلية طرق إلكترونية في الوصول إلى مصداقية القوائم المالية للمنظمة
	69.8 %	أوافق	1.01	3.49	المحور الأول ككل

### المحور الثاني - مدى توفر متطلبات الحفاظ على أموال الدولة داخل الوحدة الحكومية التي قمت بتحديددها

الجدول السابق عبارة عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني: مدى توفر متطلبات الحفاظ على أموال الدولة داخل الوحدة الحكومية التي قمت بتحديددها، بالإضافة إلى الأهمية النسبية لكل عبارة، فمن خلال المتوسط العام والذي بلغ (3.65) والذي يقع في المدى (3.40 > - 4.20) حسب مقياس ليكرت الخماسي والذي يشير إلى درجة استجابة (أوافق)، أي أن غالبية أفراد العينة يوافقون على توفر متطلبات الحفاظ على أموال الدولة داخل الوحدة الحكومية التي قاموا بتحديددها بنسبة استجابة إجمالية بلغت 73.1%.

جدول رقم (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات مدى توفر متطلبات الحفاظ على أموال الدولة داخل الوحدة الحكومية التي قمت بتحديدتها

الترتيب	الأهمية النسبية	التفسير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العبرة
1	77.8 %	أوافق	3.89	1.03	2/ تطالب وحدة المراجعة الداخلية إدارة المؤسسة بوضوح بنود الصرف
2	74.2 %	أوافق	3.71	1.09	1/ تتحرى إدارة وحدة المراجعة الداخلية صدق القوائم المالية
3	74.0 %	أوافق	3.70	1.09	4/ تنفيذ العمليات المالية والمحاسبية بشكل واضح
4	73.8 %	أوافق	3.69	1.11	6/ تصرف أموال المشروعات التنموية داخل وخارج المنظمة بالطرائق المرسوم لها وحسب ما يرد في الميزانية العامة
5	71.0 %	أوافق	3.55	1.18	7/ تطابق إيصالات وفواتير الصرف على المشروعات ما هو مطبق فعلا في الواقع
6	70.8 %	أوافق	3.54	1.10	3/ الالتزام بالأنظمة واللوائح المالية المفروضة من قبل وزارة المالية والجهات المعنية للحفاظ على أموال الدولة
7	69.8 %	أوافق	3.49	1.20	5/ تتحرى إدارة وحدة المراجعة الداخلية بنود الصرف غير الواقعية
	73.1 %	أوافق	3.65	1.11	المحور الثاني ككل

وبناء على المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية فقد تم ترتيب عبارات مدى توفر متطلبات الحفاظ على أموال الدولة داخل الوحدة الحكومية التي قاموا بتحديدتها تنازلياً ابتداءً بالعبرة ذات المتوسط الأكبر وانتهاءً بالعبرة ذات المتوسط الأصغر، فنجد أن العبرة (2/ تطالب وحدة المراجعة الداخلية إدارة المؤسسة بوضوح بنود الصرف) حازت على الترتيب الأول بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.89) ومستوى استجابة (أوافق) وأعلى أهمية نسبية بلغت (77.8%)، ثم جاءت في المرتبة الثانية العبرة (1/ تتحرى إدارة وحدة المراجعة الداخلية صدق القوائم المالية) بمتوسط حسابي بلغ (3.71) ومستوى استجابة (أوافق) وأهمية نسبية (74.2%)، ثم جاءت في المرتبة الثالثة العبرة (4/ تنفيذ العمليات المالية والمحاسبية بشكل واضح) بمتوسط حسابي بلغ (3.70) ومستوى استجابة (أوافق) وأهمية نسبية (74.0%)، ثم جاءت في المرتبة الرابعة العبرة (6/ تصرف أموال المشروعات التنموية داخل وخارج المنظمة بالطرائق المرسوم لها وحسب ما يرد في الميزانية العامة) بمتوسط حسابي بلغ (3.69) ومستوى استجابة (أوافق) وأهمية نسبية (73.8%)، ثم جاءت في المرتبة الخامسة العبرة (7/ تطابق إيصالات وفواتير الصرف على المشروعات ما هو مطبق فعلا في الواقع) بمتوسط حسابي بلغ (3.55) ومستوى استجابة (أوافق) وأهمية نسبية (71.0%)، ثم جاءت في المرتبة السادسة العبرة (3/ الالتزام بالأنظمة واللوائح المالية المفروضة من قبل وزارة المالية والجهات المعنية للحفاظ على أموال الدولة) بمتوسط حسابي بلغ (3.54) ومستوى استجابة (أوافق) وأهمية نسبية (70.8%)، ثم جاءت في المرتبة السابعة والأخيرة العبرة (5/ تتحرى إدارة وحدة المراجعة الداخلية بنود الصرف غير الواقعية) بمتوسط حسابي بلغ (3.49) ومستوى استجابة (أوافق) وأهمية نسبية (69.8%).

المحور الثالث - مدى توفر الأدوات والأساليب الهامة لمحاربة الفساد في الوحدة الحكومية التي حددتها

الجدول السابق عبارة عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث: مدى توفر الأدوات والأساليب الهامة لمحاربة الفساد في الوحدة الحكومية التي حددتها، بالإضافة إلى الأهمية النسبية لكل عبارة، فمن خلال المتوسط العام والذي بلغ (3.37) والذي يقع في المدى (2.60 - 3.40) حسب مقياس ليكرت الخماسي والذي يشير إلى درجة استجابة (محايد)، أي أن غالبية أفراد العينة محايدون في آراءهم تجاه مدى توفر الأدوات والأساليب الهامة لمحاربة الفساد في الوحدة الحكومية التي حددوها بنسبة استجابة إجمالية بلغت 67.4%.

وبناء على المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية فقد تم ترتيب عبارات مدى توفر الأدوات والأساليب الهامة لمحاربة الفساد في الوحدة الحكومية التي حددتها تنازلياً ابتداءً بالعبرة ذات المتوسط الأكبر وانتهاءً بالعبرة ذات المتوسط الأصغر، فنجد أن العبرة (7/ الكشف عن الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية عن الاحتيال والرشوة والغش من أهم المقومات المهنية لمهنة المراجع الداخلي) حازت على المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.71) ومستوى استجابة (أوافق) وأعلى أهمية نسبية بلغت (74.2%)، تلتها في المرتبة الثانية العبرة (1/ وجود خطط بالمنظمة ملاءمة لتقييم المخاطر وتنفيذ برامج التوعية بمنع الغش وذلك بتهيئة البيئة الملائمة لذلك) بمتوسط حسابي بلغ (3.48) ومستوى استجابة (أوافق) وأهمية نسبية (69.6%)، ثم جاءت في المرتبة الثالثة العبرة (10/ استقلالية دور المراجع الداخلي بالاستناد للتقييم الموضوعي

إلى الكشف عن حالات الفساد والإبلاغ عن كل شكوكه في وقتها) بمتوسط حسابي بلغ (3.48) ومستوى استجابة (أوافق) وأهمية نسبية (69.6%)، ثم جاءت في المرتبة الرابعة العبارة (6) وضع سياسة خاصة لمكافحة الرشوة المتمثلة في تقديم الهدايا والضيافة) بمتوسط حسابي بلغ (3.42) ومستوى استجابة (أوافق) وأهمية نسبية (68.4%).

جاءت العبارة (5) عمل المنظمة على تنشيط التوعية بالاحتيال والغش وتنفيذ إجراءات التصدي لها والتحقق فيها بالسرعة المطلوبة) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ (3.33) ومستوى استجابة (محايد) وأهمية نسبية (66.6%)، ثم جاءت في المرتبة السادسة العبارة (8) ألا يكون المراجع الداخلي طرفاً في أي علاقة مع عملاء المنظمة أو أداء أي أنشطة وأعمال خارجية) بمتوسط حسابي بلغ (3.32) ومستوى استجابة (محايد) وأهمية نسبية (66.4%)، ثم جاءت في المرتبة السابعة العبارة (2) استخدام المنظمة للتكنولوجيا وطرق تحليل البيانات والخطوط الساخنة في منع الاحتيال والتلاعب بالمال العام) بمتوسط حسابي بلغ (3.29) ومستوى استجابة (محايد) وأهمية نسبية (65.8%)، ثم جاءت في المرتبة الثامنة العبارة (4) حرص إدارة المنظمة على تدريب مراجعيها الداخليين بهدف الاطلاع على أحدث ما توصلت إليه الهيئات العالمية في محاربة الغش والاحتيال) بمتوسط حسابي بلغ (3.25) ومستوى استجابة (محايد) وأهمية نسبية (65.0%)، ثم جاءت في المرتبة التاسعة العبارة (3) اتخاذ ضوابط عديدة في المنظمة ضد إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية) بمتوسط حسابي بلغ (3.24) ومستوى استجابة (محايد) وأهمية نسبية (64.8%)، ثم جاءت في المرتبة العاشرة والأخيرة العبارة (9) قيام المراجع الداخلي أو مشاركته في تحقيق قضايا فساد محتملة بالمنظمة) بأقل متوسط حسابي بلغ (3.17) ومستوى استجابة (محايد) وأقل أهمية نسبية بلغت (63.4%).

#### جدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات مدى توفر الأدوات والأساليب الهامة لمحاربة الفساد في الوحدة الحكومية التي حددتها

الترتيب	الأهمية النسبية	التفسير	المتوسط الانحراف المعياري	العبارة
1	74.2 %	أوافق	0.92	7/ الكشف عن الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية عن الاحتيال والرشوة والغش من أهم المقومات المهنية لمهنة المراجع الداخلي
2	69.6 %	أوافق	0.99	1/ وجود خطط بالمنظمة ملاءمة لتقييم المخاطر وتنفيذ برامج التوعية بمنع الغش وذلك بتهيئة البيئة الملائمة لذلك
3	69.6 %	أوافق	1.37	10/ استقلالية دور المراجع الداخلي بالاستناد للتقييم الموضوعي إلى الكشف عن حالات الفساد والإبلاغ عن كل شكوكه في وقتها
4	68.4 %	أوافق	1.03	6/ وضع سياسة خاصة لمكافحة الرشوة المتمثلة في تقديم الهدايا والضيافة
5	66.6 %	محايد	1.15	5/ عمل المنظمة على تنشيط التوعية بالاحتيال والغش وتنفيذ إجراءات التصدي لها والتحقق فيها بالسرعة المطلوبة
6	66.4 %	محايد	1.21	8/ ألا يكون المراجع الداخلي طرفاً في أي علاقة مع عملاء المنظمة أو أداء أي أنشطة وأعمال خارجية
7	65.8 %	محايد	1.02	2/ استخدام المنظمة للتكنولوجيا وطرق تحليل البيانات والخطوط الساخنة في منع الاحتيال والتلاعب بالمال العام
8	65.0 %	محايد	1.13	4/ حرص إدارة المنظمة على تدريب مراجعيها الداخليين بهدف الاطلاع على أحدث ما توصلت إليه الهيئات العالمية في محاربة الغش والاحتيال
9	64.8 %	محايد	1.10	3/ اتخاذ ضوابط عديدة في المنظمة ضد إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية
10	63.4 %	محايد	1.23	9/ قيام المراجع الداخلي أو مشاركته في تحقيق قضايا فساد محتملة بالمنظمة
	67.4 %	محايد	1.12	المحور الثالث ككل

المحور الرابع - مدى توفر عنصر السلوكيات المهنية لدى الموظفين التابعين لوحدة المراجعة الداخلية داخل الجهة الحكومية التي حددتها.

الجدول السابق عبارة عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الرابع: مدى توفر عنصر السلوكيات المهنية لدى الموظفين التابعين لوحدة المراجعة الداخلية داخل الجهة الحكومية التي حددتها، بالإضافة إلى الأهمية النسبية لكل عبارة، فمن خلال المتوسط العام والذي بلغ (3.53) والذي يقع في المدى



(3.40 - > 4.20) حسب مقياس ليكرت الخماسي والذي يشير إلى درجة استجابة (أوافق)، أي أن غالبية أفراد العينة يوافقون على توفر عنصر السلوكيات المهنية لدى الموظفين التابعين لوحدة المراجعة الداخلية داخل الجهة الحكومية التي حددتها بنسبة استجابة إجمالية بلغت 70.7%.

#### جدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات مدى توفر عنصر السلوكيات المهنية لدى الموظفين التابعين لوحدة المراجعة الداخلية داخل الجهة الحكومية التي حددتها

الترتيب	الأهمية النسبية	التفسير	المتوسط الانحراف الحسابي المعياري	العبرة	
1	79.8 %	أوافق	0.89	3.99	7/ أن يعمل المراجع الداخلي باستمرار على تحسين مهاراته وفعاليتته وجودة الخدمة التي يؤديها
2	76.4 %	أوافق	1.16	3.82	4/ التحلي بالأمانة في أداء المراجع الداخلي قاعدة مهمة من قواعد السلوك المهني الجيد
3	74.4 %	أوافق	1.26	3.72	5/ إفصاح المراجع الداخلي عن كافة الحقائق المادية المعلومة منه دون تحريف ولا تشويه
4	73.0 %	أوافق	1.11	3.65	2/ عدم مشاركة المراجع الداخلي في أي نشاط يمكن أن يؤثر على وضعه المحايد
4	73.0 %	أوافق	1.11	3.65	9/ الإبداع والتجديد يلاقي قبولاً في مجال أداء المراجع الداخلي لدوره المهني
6	71.8 %	أوافق	1.23	3.59	1/ اعتماد عنصر الكفاءة الأكاديمية والتجربة المهنية يحقق أهداف السلوك المهني للمراجع الداخلي
7	71.2 %	أوافق	1.18	3.56	3/ عدم استخدام المراجع الداخلي للمعلومات التي يتحصل عليها في سياق أداء واجبه لمنفعته الشخصية
8	69.6 %	أوافق	1.18	3.48	8/ ألا يؤدي المراجع الداخلي سوى الخدمات التي يكون لديه المعرفة والخبرة والمهارة اللازمة لها
9	59.0 %	محايد	1.28	2.95	6/ أن يؤدي المراجع الداخلي خدمات التدقيق الداخلي وفقاً لرغبته لا اعتماداً على القوانين الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي
10	58.4 %	محايد	1.36	2.92	10/ يمكن للمراجع الداخلي أن يتغاضى عن بعض الممارسات السالبة التي تؤثر في علاقته ببعض الشخصيات
	70.7 %	أوافق	1.18	3.53	المحور الرابع ككل

وبناء على المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية فقد تم ترتيب عبارات مدى توفر عنصر السلوكيات المهنية لدى الموظفين التابعين لوحدة المراجعة الداخلية داخل الجهة الحكومية التي حددتها تنازلياً ابتداءً بالعبرة ذات المتوسط الأكبر وانتهاءً بالعبرة ذات المتوسط الأصغر، فنجد أن العبرة (7/ أن يعمل المراجع الداخلي باستمرار على تحسين مهاراته وفعاليتته وجودة الخدمة التي يؤديها) حازت على الترتيب الأول بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.99) ومستوى استجابة (أوافق) وأعلى أهمية نسبية بلغت (79.8%)، تلتها في المرتبة الثانية العبرة (4/ التحلي بالأمانة في أداء المراجع الداخلي قاعدة مهمة من قواعد السلوك المهني الجيد) بمتوسط حسابي بلغ (3.82) ومستوى استجابة (أوافق) وأهمية نسبية (76.4%)، ثم جاءت في المرتبة الثالثة العبرة (5/ إفصاح المراجع الداخلي عن كافة الحقائق المادية المعلومة منه دون تحريف ولا تشويه) بمتوسط حسابي بلغ (3.72) ومستوى استجابة (أوافق) وأهمية نسبية (74.4%)، ثم جاءت في المرتبة الرابعة العبارتان (2/ عدم مشاركة المراجع الداخلي في أي نشاط يمكن أن يؤثر على وضعه المحايد) و(9/ الإبداع والتجديد يلاقي قبولاً في مجال أداء المراجع الداخلي لدوره المهني) بمتوسط حسابي بلغ (3.65) ومستوى استجابة (أوافق) وأهمية نسبية (73.0%) لكل، ثم جاءت في المرتبة السادسة العبرة (1/ اعتماد عنصر الكفاءة الأكاديمية والتجربة المهنية يحقق أهداف السلوك المهني للمراجع الداخلي) بمتوسط حسابي بلغ (3.59) ومستوى استجابة (أوافق) وأهمية نسبية (71.8%)، ثم جاءت في المرتبة السابعة العبرة (3/ عدم استخدام المراجع الداخلي للمعلومات التي يتحصل عليها في سياق أداء واجبه لمنفعته الشخصية) بمتوسط حسابي بلغ (3.56) ومستوى استجابة (أوافق) وأهمية نسبية (71.2%)، ثم جاءت في المرتبة الثامنة العبرة (8/ ألا يؤدي المراجع الداخلي سوى الخدمات التي يكون لديه المعرفة والخبرة والمهارة اللازمة لها) بمتوسط حسابي بلغ (3.48) ومستوى استجابة (أوافق) وأهمية نسبية (69.6%).

جاءت العبرة (6/ أن يؤدي المراجع الداخلي خدمات التدقيق الداخلي وفقاً لرغبته لا اعتماداً على القوانين الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي) في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي بلغ (2.95) ومستوى استجابة (محايد) وأهمية نسبية (59.0%)، ثم جاءت في المرتبة العاشرة والأخيرة العبرة (10/ يمكن للمراجع الداخلي أن يتغاضى عن بعض الممارسات السالبة التي تؤثر في علاقته ببعض الشخصيات) بأقل متوسط حسابي بلغ (2.92) ومستوى استجابة (محايد) وأقل أهمية نسبية بلغت (58.4%).

## اختبار الفرضيات

**الفرضية الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر المراجعة الداخلية في حوكمة مؤسسات القطاع العام والشفافية المحاسبية:

جدول رقم (7)

معاملات ارتباط بيرسون للعلاقة بين أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي والشفافية المحاسبية

أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي	الشفافية المحاسبية
معامل بيرسون للارتباط	0.579**
الدلالة الإحصائية	0.000

لاختبار الفرضية الأولى للدراسة، فقد تم استخدام معاملات بيرسون للارتباط، وذلك لأجل دراسة العلاقة الارتباطية بين أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي والشفافية المحاسبية، وجاءت النتيجة كما في الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7) يوضح معامل الارتباط لبيرسون بين أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي والشفافية المحاسبية، فنجد أن قيمة الارتباط بلغت (0.579) وهي قيمة موجبة وتشير إلى ارتباط موجب (طردي) بين أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي والشفافية المحاسبية، كما نجد أن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.01) مما تشير إلى معنوية العلاقة.

مما سبق، فإنه يمكن التوصل إلى قبول الفرضية الأولى للدراسة والتي تنص على أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي والشفافية المحاسبية عند مستوى معنوية (0.01).

**الفرضية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر المراجعة الداخلية في حوكمة مؤسسات القطاع العام وتحقيق مصداقية الحفاظ على أموال الدولة:

جدول رقم (8)

معاملات ارتباط بيرسون للعلاقة بين أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي وتحقيق مصداقية الحفاظ على أموال الدولة

أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي	تحقيق مصداقية الحفاظ على أموال الدولة
معامل بيرسون للارتباط	0.683**
الدلالة الإحصائية	0.000

لاختبار الفرضية الثانية للدراسة، فقد تم استخدام معاملات بيرسون للارتباط، وذلك لأجل دراسة العلاقة الارتباطية بين أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي وتحقيق مصداقية الحفاظ على أموال الدولة، وجاءت النتيجة كما في الجدول رقم (8).

الجدول رقم (8) يوضح معامل الارتباط لبيرسون بين أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي وتحقيق مصداقية الحفاظ على أموال الدولة، فنجد أن قيمة الارتباط بلغت (0.683) وهي قيمة موجبة وتشير إلى ارتباط موجب (طردي)

بين أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي وتحقيق مصداقية الحفاظ على أموال الدولة، كما نجد أن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.01) مما تشير إلى معنوية العلاقة.

مما سبق، فإنه يمكن التوصل إلى قبول الفرضية الثانية للدراسة والتي تنص على أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي وتحقيق مصداقية الحفاظ على أموال الدولة عند مستوى معنوية (0.01).

**الفرضية الثالثة - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي وتحقيق آلياتها لمحاربة الفساد:**

لاختبار الفرضية الثالثة للدراسة، فقد تم استخدام معاملات بيرسون للارتباط، وذلك لأجل دراسة العلاقة الارتباطية بين أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي وتحقيق آلياتها لمحاربة الفساد، وجاءت النتيجة كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (9) يوضح معامل الارتباط لبيرسون بين أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي وتحقيق آلياتها لمحاربة الفساد، فنجد أن قيمة الارتباط بلغت (0.631) وهي قيمة موجبة وتشير إلى ارتباط موجب

جدول رقم (9)

معاملات ارتباط بيرسون للعلاقة بين أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي وتحقيق آلياتها لمحاربة الفساد

أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي	معامل بيرسون للارتباط	الدلالة الإحصائية
تحقيق آليات محاربة الفساد	0.683**	0.000

(طردي) بين أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي وتحقيق آلياتها لمحاربة الفساد، كما نجد أن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.01) مما تشير إلى معنوية العلاقة.

مما سبق، فإنه يمكن التوصل إلى قبول الفرضية الثالثة للدراسة والتي تنص على أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي وتحقيق آلياتها لمحاربة الفساد عند مستوى معنوية (0.01).

الفرضية الرابعة- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي وفقاً للتخصص العلمي، وعدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة:

لاختبار الفرضية الرابعة للدراسة، فقد تم استخدام اختبار (كروسكال-واليس) اللامعلمي لدلالة الفروق في متوسطات أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي وفقاً لمتغيري التخصص العلمي وعدد سنوات الخبرة، وذلك لعدم تحقق شروط استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (بسبب وجود عينات فرعية تقل عن 25 مفردة في المتغيرين المستقلين التخصص والخبرة)، وذلك كما يلي:

جدول رقم (10)

نتائج اختبار (كروسكال-واليس) لدلالة الفروق في متوسطات أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي وفقاً لمتغير التخصص العلمي

المحور	التخصص العلمي	العدد	متوسط قيمة الاختبار (مربع كاي)	الحرية	الدلالة
أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي	إدارة عامة	11	47.82	3	0.006
	محاسبة	69	64.47		
	إدارة أعمال	14	49.46		
	أخرى	18	36.72		

الجدول رقم (10) يوضح نتائج اختبار (كروسكال-واليس) لدلالة الفروق في متوسطات أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي وفقاً لمتغير التخصص العلمي، فنجد أن قيمة الاختبار بلغت (12.38) بقيمة دلالة إحصائية (0.006) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يعني معنوية الفروق، وبالتالي، فإنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي وفقاً لمتغير التخصص العلمي، وهذه الفروق لصالح التخصص (محاسبة) بمتوسط الرتب الأعلى.

جدول رقم (11)

نتائج اختبار (كروسكال-واليس) لدلالة الفروق في متوسطات أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

المحور	سنوات الخبرة	العدد	متوسط قيمة الاختبار (مربع كاي)	الحرية	الدلالة
أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي	أقل من 5 سنوات	28	65.30	3	0.227
	من 6-10 سنوات	47	50.94		
	من 11-15 سنة	27	53.94		
	أكثر من 15 سنة	10	65.05		

الجدول رقم (11) يوضح نتائج اختبار (كروسكال-واليس) لدلالة الفروق في متوسطات أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي وفقاً لمتغير سنوات الخبرة، فنجد أن قيمة الاختبار بلغت (4.34) بقيمة دلالة إحصائية (0.227) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يعني عدم معنوية الفروق، وبالتالي، فإنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي وفقاً لمتغير سنوات الخبرة.

المناقشة

أشارت دراسة (نصبة، 2015) إلى أن الحوكمة هي الإجراء الأنسب لمواجهة الفساد الإداري والمالي، وتوصلت الدراسة الحالية للنتيجة نفسها مع إضافة عامل الشفافية الذي يمكن أن توفره الحوكمة في المراجعة الداخلية بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي والشفافية المحاسبية.

كما اتفقت نتيجة دراسة (الصبي، 2016) بالدراسة الحالية بأن المواطن المتعامل مع الوزارات الخدمية يشعر بالثقة من خلال الشفافية والعدالة التي يلاقيها من العاملين وبنسبة الوعي الكبيرة لدى الموظفين بأهمية تطبيق الحوكمة، التي أكدتها دراسة (السديري، 2016) في المنظمات الحكومية.

أكدت دراسة (الجنيد، 1438هـ) نتيجة الدراسة الحالية بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي وتحقيق مصداقية الحفاظ على أموال الدولة، وهناك علاقة بين الحوكمة والحد من الممارسات السالبة المتعلقة بالإفصاح والتوقيت والتقدير والتصنيف والعرض وكلها آليات مهمة تقوم بتطبيقها حوكمة المراجعة الداخلية، والنتيجة نفسها أشارت لها دراسة (الصيعري، 1438هـ) بإدراك آليات الحوكمة لدورها في الحد من المخاطر المحاسبية والائتمانية.

توصلت دراسة (Staley & Hwang 2005) أن الفضائح المالية تحدث ضغوطاً على المراجعين الداخليين مما يؤثر على الالتزام الأخلاقي في بيئة المراجعة الداخلية لفقدان آليات تسير فعالية المراجعة وتزيد من جودة وفعالية مهام المراجع الداخلي، واتفقت أيضاً نتيجة هذه الدراسة في جانب تحقيق المحافظة على الأموال والشفافية.

تطرق (الأهدل، 2008) في دراسته للالتزام بالمعايير المهنية في المرتبة الأولى من حيث الأهمية، تلا ذلك اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية في القوائم المالية والإفصاح عنها في تقرير المراجعة، ثم عدم قبول مكتب المراجعة لمهام مراجعة تنقصه الخبرة في ممارستها. عكس ما توصلت إليه دراسة (كلاب، 2004) بوجود ضعف في توفر مستوى تطبيق المقومات الأساسية للرقابة الداخلية بالوزارات مما انعكس على ضعف الرقابة الداخلية في تحقيق الأهداف المتعلقة بها، وتفشي الظواهر السلبية من تسبب مالي وإداري وتضخم وظيفي وسوء إدارة وضعف في الأداء العام وغياب الشفافية والمساءلة.

أشارت دراسة (مصطفى، 2011) في نتائجها إلى أن الرقابة على المال العام أمر لا غنى عنه، للتأكد من حسن استخدامه في الأغراض المخصصة له ويتم ذلك بتوفر استقلالية واضحة للمراجع بعيداً عن الإملاءات الإدارية في المنظمات التي يواجهها المراجع الداخلي من الإدارة التنفيذية لتغطية بعض التجاوزات، وارتبط هذا مع نتيجة الدراسة الحالية بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي وتحقيق آلياتها لمحاربة الفساد.

توافقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (الحصيف، 2008) في نتائجها للحاجة الماسة لدرجة عالية من الشفافية والوضوح فيما يتعلق باتخاذ قرارات واضحة وشفافة على ضوء مبادئ الحوكمة في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية، كذلك أشارت نتائج دراسة (سامي، 2010) لنفس هذه المبادئ في بيئة الأعمال المصرية وأثر الحوكمة على لجان المراجعة الداخلية فيما يتعلق بجودة القوائم المالية المنشورة ودرجة شفافيةها.

التقت دراسة (التوبجري، 1432هـ) مع نتيجة الدراسة الحالية في: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي وفقاً لمتغير سنوات الخبرة، مع وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط أثر المراجعة الداخلية في الحوكمة في القطاع الحكومي وفقاً لمتغير التخصص العلمي لصالح تخصص المحاسبة بمتوسط الرتب الأعلى.

كانت صياغة نتيجة التوجيهي بوجود تأثير إيجابي على جودة مراجعة الحسابات والتأهيل العلمي والخبرة وإمام مراجع الحسابات بمعايير المراجعة المتعارف عليها، عكس دراسة العفيفي التي أشارت إحدى نتائجها إلى عدم توفر الخبرة والكفاءة لدى المراجعين الداخليين في المنظمات الحكومية.

## التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الباحثة؛ فإنها توصي بالآتي:

- 1- ضرورة الاطلاع والاستخدام الكامل لمحددات حوكمة المراجعة الداخلية الواردة في رؤية 2030 والعمل بها في وحدات المراجعة الداخلية بالمملكة.
- 2- العمل على تأهيل المراجعين الداخليين في القطاع الحكومي وفقاً للمعايير العالمية ومعايير الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA).
- 3- الاطلاع على مستجدات معايير المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية في العالم المتقدم، ونقلها كتجارب ناجحة في التطبيق بالوحدات الحكومية للمراجعين الداخليين بالمملكة العربية السعودية.
- 4- عقد دورات تدريبية تأهيلية لجميع الموظفين العاملين داخل وحدات المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي؛ لزيادة وعيهم فيما يختص المراجعة الحكومية والحوكمة؛ لتأهيلهم من أجل تطبيقها في عملهم.

## المراجع

### أولاً - مراجع باللغة العربية:

- أحمد، بدر الدين فاروق؛ وآخرون (2015). "دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية صناديق الاستثمار بالتطبيق على بنك الاستثمار المالي"، *مجلة العلوم الاقتصادية: جامعة كسلا، السودان، الدراسات التجارية،* مجلد16، العدد الأول.
- باشيخ، عبد اللطيف محمد؛ محمد علوي بلفقيه. (2014)، "العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات: دراسة ميدانية على شركات المساهمة السعودية"، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة،* جدة، كلية الاقتصاد والإدارة، مجلد28، العدد الثاني.
- التميمي، جمانة بنت حنظل. (2013). "العوامل المؤثرة في جودة التدقيق: دراسة ميدانية في الكليات والمراكز البحثية في جامعة البصرة"، *مجلة دورية نصف سنوية، البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد،* مجلد5، العدد 10.
- الحسيني، عامر بن محمد، *الرؤية والاهتمام بالمراجعة الداخلية،* مقال بجريدة الاقتصادية الدولية (2016).
- الدليل الإرشادي لأعمال وحدات المراجعة الداخلية بالأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة. (2010). *ديوان المراقبة العامة.*
- سامي، مجدي بن محمد. (2009). "دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، الإسكندرية، جامعة الإسكندرية،* كلية التجارة، مجلد 46، العدد الثاني.
- السعافين، هيثم. (2005). "التدقيق الداخلي وتدقيق السلطات الرقابية الحكومية"، *مجلة المدقق،* العدد 63.
- العامودي، أحمد عبد الله؛ وكليب، سالم عبد الله. (2015). «العوامل المؤثرة على دور المراجع الداخلي تجاه إدارة المخاطر في المصارف اليمنية»، *مجلة الأندلس، اليمن،* المجلد9، العدد5، يناير.
- قروف، محمد كريم. (2016). "دور التدقيق المحاسبي في الحد من الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية"، *المجلة العربية للمحاسبة، الجزائر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،* المجلد19، العدد الأول، يونيو.
- مبارك، الرفاعي إبراهيم. (2009). "جودة المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل حوكمة الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية المساهمة"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل، طنطا، كلية التجارة،* المجلد الثاني، العدد الثاني.
- مطر محمد، نور عبد الناصر. (2007). "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحوكمة المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي"، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن،* المجلد3، العدد الأول.
- يوسف، الإمام بن أحمد؛ بدرالدين فاروق أحمد؛ فتح الرحمن الحسن منصور. (2015). دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية صناديق الاستثمار بالتطبيق على بنك الاستثمار المالي، *مجلة العلوم الاقتصادية: جامعة كسلا، السودان،* كلية الدراسات التجارية، مجلد16، العدد الأول.
- أحمد، بدر الدين مصطفى. (2011). "دور المراجعة الداخلية في تطوير الأداء المالي الحكومي"، رسالة ماجستير، جامعة السودان، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، قسم محاسبة وتمويل.
- أحمد، خلف الله بن الخليفة الحسن. (2012). "استقلال المراجع الداخلي بالقطاع الحكومي وأثره في فاعلية نظام المراجعة الداخلية دراسة حالة وزارة الصحة الاتحادية"، رسالة ماجستير، جامعة السودان، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، قسم محاسبة وتمويل.
- الأهدل، عبد السلام سليمان قاسم. (2008). "العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية: دراسة نظرية ميدانية"، رسالة ماجستير، اليمن، جامعة الحديدة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة.
- باقيس، فاديه عبد الرحمن. (1435هـ). "دور الرقابة الداخلية في حوكمة وحدات القطاع العام: دراسة ميدانية" رسالة الماجستير، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم المحاسبة.
- باوارث، تهاني أبوبكر. (2012). "دور المحاسبة الحكومية في حوكمة الشركات من منظور إسلامي"، رسالة ماجستير، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم محاسبة.

- التويجري، خالد محمد. (1432هـ). "العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين"، رسالة ماجستير، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم المحاسبة.
- الجار الله، وليد محمد. (2010). "مدى إمكانية تطبيق الحوكمة في المؤسسات العامة: دراسة مسحية على المؤسسات العامة بمدينة الرياض"، رسالة ماجستير، الرياض، جامعة الملك سعود، قسم إدارة الأعمال، قسم المحاسبة.
- الجنيد، هاجر عبد الغني. (1438هـ). "دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات الإبداعية في الشركات المساهمة السعودية: دراسة ميدانية على البنوك السعودية"، رسالة ماجستير، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم محاسبة.
- الجهني، سفانة علي. (1436هـ). "دور وأهمية المراجعة الاجتماعية في تحقيق أهداف الحوكمة في المملكة العربية السعودية"، رسالة ماجستير، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم محاسبة.
- الحسن، أحمد خلف الله الخليفة. (2012). "استقلال المراجع الداخلي بالقطاع الحكومي وأثره في فاعلية نظام المراجعة الداخلية دراسة حالة وزارة الصحة الاتحادية"، رسالة ماجستير، جامعة السودان، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، قسم محاسبة وتمويل.
- الحضيف، عمر بن عبد العزيز. (2008). "انعكاسات تطبيق المبادئ الأساسية للحوكمة على الأداء التنظيمي والأمني للأجهزة الحكومية السعودية: دراسة ميدانية تحليلية مقارنة لاتجاهات القيادات الميدانية والعسكرية في ديواني وزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم بمدينة الرياض"، رسالة دكتوراه، الرياض، جامعة نايف العربية.
- السديري، هند محمد، "تطبيق الحوكمة في إدارة الجامعات السعودية"، رسالة دكتوراه، (الرياض، جامعة الملك سعود، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم محاسبة، 2016م).
- شرفي، عمر، التنظيم المهني للمراجعة- دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية - رسالة دكتوراه، (جامعة سطيف، الجزائر 2013م)
- عبد الله، عبد السلام. (2010). "التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم تجارية.
- عبد النور، بن داوود محمد. (2015). "دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات"، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم المالية والمحاسبية.
- الصبي، شروق إبراهيم، (2016). "تطبيق الحوكمة في الوزارات ذات الطابع الخدمي: الفرص والتحديات"، رسالة ماجستير، الرياض، جامعة الملك سعود، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم محاسبة
- الصيعري، شروق علي. (1438هـ). "دور آليات الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان: دراسة ميدانية على البنوك السعودية"، رسالة ماجستير، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم محاسبة.
- كلاب، سعيد يوسف حسن. (2004). "واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي (دراسة ميدانية على وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، غزة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم الإدارة.
- كلثوم، حفيظ هاجر. (2014). المراجعة الداخلية كآلية لتفكي لمبادئ حوكمة المؤسسات الاقتصادية: دراسة استبائية. رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة أكلي محند أولحاج.
- مخلوف، أحمد محمد. (2007). المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
- مرصاد، صالح؛ محمد بن الأمين طفيش. (2013). "المراجعة الداخلية والتدقيق في البنوك التجارية-دراسة حالة حول التدقيق على عمليات التحويل في بنك البركة الجزائري"، رسالة ماجستير، (جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم محاسبة.
- نصبه، الأمين. (2016). "أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام: دراسة حالة بلدية قمار الوادي"، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة الشهيد حمه الخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.

- العيفي، عبير محمد فتحي. (2007). "معوقات عمل وحدات المراجعة الداخلية والآليات المقترحة لزيادة فاعليتها: دراسة تحليلية تطبيقية على مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بقطاع غزة"، رسالة ماجستير، غزة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل.
- أبو حجر، سامح بن رفعت؛ إيمان بنت أحمد رويحة. (2010). "دور المراجعة الداخلية لتقويم نظام الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات"، المؤتمر السنوي الخامس لكلية التجارة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية التجارة.
- البسام، بسام عبد الله. (1438هـ). "الحوكمة في القطاع العام ودورها في تحقيق التنمية الإدارية"، مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصادية، الرياض، مركز الملك سلمان للمؤتمرات بمعهد الإدارة العامة.
- جبران، محمد علي. (2010). "العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين في اليمن"، الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرون"، الرياض، جامعة الملك سعود، كلية إدارة الأعمال، قسم المحاسبة، الثلاثاء - الأربعاء 18-19 مايو.
- الحصن، عبد الفتاح بن محمد، وآخرون. (2007). أسس المراجعة. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- سرايا، محمد بن السيد، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر،
- شريم، عبید سعيد؛ وبركات، لطيف حمود. (2007). أصول مراجعة الحسابات. طبعة منقحة، مركز الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن.
- الشمري، عيد بن حامد. (2010). "دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في الشركات المساهمة السعودية"، مؤتمر الندوة الثانية عشر لتطوير المراجعة في المملكة العربية السعودية، الرياض، جامعة الملك عبد العزيز، إدارة الأعمال، قسم المحاسبة.
- عبد الله، خالد أمين. (2001). علم تدقيق الحسابات-الناحية العلمية والنظرية. ط 2، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
- مرزوق، عبد الإله سعيد. (1994). المراجعة الداخلية. الإسكندرية، مكتبة منارة الإسكندرية.
- الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين. (2018). عن الجمعية، متاح بتاريخ 2018/2/6، على الرابط: <https://www.iaa.org.sa/ar>
- آل عباس، محمد. (2017). مبادئ الحوكمة في القطاع الحكومي السعودي. الشركة السعودية للأبحاث والنشر، صحيفة الاقتصادية، الجمعة: 2017/7/28، متاح على الرابط: [http://www.aieqt.com/html.1227356\\_article/28/07/2017/com](http://www.aieqt.com/html.1227356_article/28/07/2017/com)
- المقرن، سطاتم عبد العزيز. (2016). الفرق بين الحوكمة في الشركات والوزارات، مؤسسة عسير للصحافة والنشر، صحيفة الوطن، الثلاثاء: 2016/6/7، متاح على الرابط: <http://www.alwatan.com.sa/Articles/sa.com.alwatan.com/asp2ArticleID.Detail/30835>
- الهيئة السعودية الوطنية لمكافحة الفساد. (2018). تأسيس الهيئة، متاح بتاريخ 2018/2/7، على الرابط: <https://www.nazaha.gov.sa/Pages/About/sa.gov.nazaha.aspx>
- وطن طموح حكومته فاعلة، متاح بتاريخ 2018/2/16، على الرابط: <http://www.vision2030.gov.sa/node/13>

#### ثانياً - مراجع باللغة الأجنبية:

- Miglani, S.; Ahmed, K. and D. Henry. (2015). "Voluntary Corporate Governance Structure and Financial Distress: Evidence from Australia", *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, Vol. 11, Issue 1, April, pp. 18-30.
- Voon. (2015). *Corporate Governance and Financial Crisis*
- Fooladi, Masood and Farhadi, Maryam. (2011). *Corporate Governance and Audit Process*, [https://www.researchgate.net/publication/256061559\\_Corporate\\_Governance\\_and\\_Audit\\_Process](https://www.researchgate.net/publication/256061559_Corporate_Governance_and_Audit_Process)

# The Role of Internal Audit in the Governance of Saudi Public Sector Institutions

## «An Empirical Study»

**Sara Abdulrahman Alosaimi**

Supervisor

Faculty of Economics and Administration, Accounting

King Abdulaziz University, KSA

**Prof. Talal Ibrahim Sgini**

Professor of Accounting

### ABSTRACT

This research aims to identify the role of the internal audit in governance of public sector corporations and linking 2030 vision with the future of the effects of the audit on the governance in this sector

The researcher used the inductive theoretical method by depending on the previous studies published in the specialized scientific periodicals, in the practical side she used the practical inductive method by extrapolating data and information by questionnaire's forms which distributed over the study sample which is randomly composed from 120 internal auditors and accountants from governmental ministries, corporations, and authorities

After analyzing the answers of the participants by using SPSS program, the following conclusions were obtained:

- There is a statistically significant relationship of the effect of the internal audit on the governance in the governmental sector and the accounting transparency at significant level (0.01)
- There is a statistically significant relationship of the effect of the internal audit on the governance in the governmental sector to achieve the credibility of maintaining the state funds significant level (0.01).
- There is a statistically significant relationship of the effect of the internal audit on the governance in the governmental sector and achievement of its mechanisms to combat corruptions at significant level (0.01)
- There are statistically significant differences in the average of the effect of the internal audit on the governance in the governmental sector according to the variation of the scientific specialty in favor of accounting specialty at the average of higher ranks
- There are no statistically significant differences in the average of the effect of the internal audit on the governance in the governmental sector according to the variation of experience years

The study concluded with a number of recommendations, the most important of which are:

- The guidelines of Vision 2030 should be read and acted upon.
- Auditors should be qualified on the basis of the international measures and the specifications of the General Authority of Saudi Auditors
- The latest measures of the internal audit in the governmental units in Saudi Arabia should be reviewed

**Keywords:** *Internal audition, Governmental systems, Governance, Corruption, Transparency.*